

أبدت تفاؤلها نتيجة النمو الاقتصادي واستقرار أسعار النفط

« غلوبل » : أداء أسواق بورصات دول مجلس التعاون ارتفع

قال تقرير صادر عن شركة بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» عن أداء أسواق دول «الخليجي» إنه ارتفع إجمالي القيمة السوقية للأسواق الخليجية بنسبة في المئة 0.1 لتبلغ 767.8 مليار دولار في نهاية شهر فبراير 2013.

وقد تفاوتت الأداء خلال الشهر حيث حققت أربعة من الأسواق ارتفاعاً في حين تراجع أداء الثلاثة أسواق الأخرى. أما السوق المالي السعودي، الذي يعتبر أكبر الأسواق الخليجية، فقد خسر 2.3 مليار دولار من قيمته السوقية خلال شهر فبراير 2013.

وتبلغ القيمة السوقية للسوق السعودي 381.6 مليار دولار ما يمثل في المئة 49.7 من إجمالي القيمة السوقية للدول الخليجية. كما جاءت السوق القطرية، التي تعتبر ثاني أكبر أسواق المال بالدول الخليجية التي تمثل في المئة 16.7 من إجمالي القيمة السوقية، في المرتبة الثانية بخسارة بلغت 2.5 مليار دولار من قيمتها السوقية خلال شهر فبراير.

وعلى الجانب الآخر، فقد أضافت الأسواق الإماراتية «سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي» 5.7 مليارات دولار لقيمتها السوقية خلال شهر فبراير 2013.

وتراجع نشاط التداول في الأسواق الخليجية خلال شهر فبراير تراجع إجمالي نشاط التداول في الدول الخليجية في شهر فبراير 2013 بالمقارنة مع شهر يناير.

وباستثناء أسواق قطر وعمان، فقد سجلت جميع الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي انخفاضا في القيمة المبادولة، حيث شهد السوق المالي السعودي تراجعا في القيمة المبادولة بنسبة في المئة 7.8 لتسجل 31.5 مليار دولار بينما شهدت الأسواق الإماراتية انخفاضا بنسبة في المئة 9.2

رجحت زيادة موازنة المصروفات الاسمية 19 في المئة

« موديز » تصنف السعودية عند مستوى « AA3 » مع نظرة مستقرة

.. وقوتها المالية بالمرتفعة جداً

تصنيف "موديز" للعوامل المختلفة عند الحكومات الخليجية						
البلد	تصنيف لئستندات الحكومية	العامل الأول: القوة الاقتصادية	العامل الثاني: القوة المؤسسية	العامل الثالث: القوة المالية	العامل الرابع: الجاهز المالي والأحداث	سهيون
السعودية	مستقرة AA3	مرتفعة	متوسطة	مرتفعة جداً	متوسطة	متوسطة
الكويت	مستقرة AA2	مرتفعة جداً	متوسطة	مرتفعة جداً	متوسطة	متوسطة
قطر	مستقرة AA2	مرتفعة جداً	عالية	مرتفعة جداً	متوسطة	متوسطة
الإمارات	مستقرة AA2	مرتفعة جداً	متوسطة	مرتفعة جداً	متوسطة	متوسطة
عمان	مستقرة A1	مرتفعة	عالية	مرتفعة	متوسطة	متوسطة
البحرين	سلبية Baa3	مرتفعة	متوسطة	متوسطة	متوسطة	مرتفعة
تصنيف "موديز" للعوامل المختلفة للاقتصاد السعودي						
المستندات الحكومية	قوة اقتصادية	القوة المؤسسية	القوة المالية	الجاهز المالي والأحداث	مؤشر تصنيف موديز	
مستقرة AA3	مرتفعة	متوسطة	مرتفعة جداً	متوسطة	Graphic	

روموي يحث الاتحاد الأوروبي على بذل الجهود

للتغلب على الأزمة الاقتصادية

بروكسل - «كونا» - أكد رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان روموي اليوم أن الأوضاع الاقتصادية في أوروبا ستكون محور قمة قادة الاتحاد الأوروبي لمكون من 27 دولة خلال اجتماعهم الذي سيعقد في بروكسل يوم غد الخميس ويستمر يومين.

وقال روموي في رسالة دعوته لقادة الاتحاد الأوروبي أن «هذه القمة تعد فرصة للتفكير بعناية في الحالة والتوقعات الاقتصادية من أجل تحديد توجهات السياسة العامة للاتحاد الأوروبي».

وشدد على ضرورة مواصلة قادة الاتحاد الأوروبي بذل المزيد من الجهود للحفاظ على الاستقرار وترجمة جميع القرارات التي اتخذت لتعزيز النمو والقدرة التنافسية الى واقع ونتائج ملموسة واعطاء أولوية مطلقة لدعم تشغيل الشباب.

ولفت روموي في رسالته الى أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون سيعلم قادة الاتحاد الأوروبي بالاعمال التحضيرية لقمة مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى «جي8» التي ستعقد في شهر يونيو المقبل قبل مناقشة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا.

يذكر انه سيعقد اجتماع قمة منطقة اليورو المؤلفة من 17 عضوا اليوم الخميس لتقييم الوضع الاقتصادي في منطقة اليورو.

اعتمدت الجمعية العامة لبنك الرياض توصيات

مجلس الإدارة التي كان من أهمها الموافقة على توزيع 975 مليون ريال أرباحاً على المساهمين عن النصف الثاني لعام 2012م ، وذلك بمقدار «65» هلة للسهم الواحد، إضافة إلى ما سبق توزيعه في النصف الأول من عام 2012م، وقدره 975 مليون ريال بواقع 65 هلة للسهم الواحد، بحيث أصبح إجمالي ما تم توزيعه 1.950 مليون ريال. بواقع 1.30 ريال للسهم الواحد أي ما يعادل 13 في المئة من قيمة رأس المال. وكانت الجمعية العامة العادية لبنك الرياض قد عقدت اجتماعها مساء يوم الاثنين 1434.04.29ه الموافق 1434.03.11م بمقر الإدارة العامة لبنك الرياض، برئاسة راشد العبدالعزیز الرئيس، رئيس مجلس إدارة البنك وحضور أعضاء مجلس الإدارة وهم: الدكتور خالد حمزة نحاس، عبد الرحمن حسن شربلتي،الدكتور عبدالعزيز صالح الجريوع، عبدالله إبراهيم العياشي،المهندس عبدالله محمد العيسى،الدكتور فارس عبدالله البالحيل، محمد عبدالعزيز العفالق، نادر إبراهيم الوهيبي، وليد عبد الرحمن العيسى.

للعناية الطبية بطرح 13.5 مليون سهم بقيمة 27.0

ريالاً سعودياً للسهم. وحظيت أسواق الأسهم بالدول الخليجية ببداية جيدة في عام 2013 ويرجع ذلك بصورة كبيرة إلى ارتفاع الأرباح على مستوى القطاعات الرئيسية كالبنوك والعقار. وربع هذا الارتفاع، تظل الأسواق المالية بالدول الخليجية جذابة.

أما فيما يتعلق بالسعر إلى الربحية المتوقعة للعام المقبل، فإن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تتداول بنسب تتراوح بين 9.4 مرات و11.3 مرة وهو أقل بكثير عن المتوسط التاريخي الثلاث والخمس سنوات والبالغ 13.5 مرة و13.4 مرة على التوالي للمنطقة ككل. كما يعد التقييم محدثاً مقارنة بالأسواق الرائدة وأسواق الدول الناشئة. ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي، ترى جلوبل أن هناك فرصا في السوق السعودي نتيجة للتقييمات الحالية مدعومة بتوقعات ايجابية لأرباح الشركات في العام الجاري.

وأبدت جلوبل تفاؤلها حيال النظرة المستقبلية لأسواق الأسهم في الدول الخليجية خلال عام 2013 ويرجع ذلك إلى حد كبير لوجود عدد من المبادرات مثل الزخم المستمر حول الإصلاحات، والنمو الاقتصادي، الصحي، والاستثمار في القطاعات غير النفطية، واستقرار أسعار النفط بالإضافة إلى تعافي قطاع العقارات.

وعلى الرغم من ذلك، يظل السوق عرضة للتقلب الذي من المحتمل أن ينشأ عن عدم وجود مشاركة مؤسسية، وعلى المدى القصير، ستعطل التطورات التي تحدث على جبهة الاقتصاد الكلي العالي دورا رئيسياً في تحديد مسار الأسواق الخليجية بسبب نقص المخفّرات في موسم ما بعد إعلان النتائج.

وتراجع إجمالي الكمية المتداولة بنسبة في المئة 2.8 مسجلا 21.1 مليار سهم. واقتصر نشاط الاكتتابات الأولية في شهر فبراير على السوق السعودي، حيث قامت الشركة الوطنية

لمواجهة أسعار النفط المرتفعة وزيادة الطلب من الأسواق الناشئة، زادت دول التعاون إنتاجها النفطي بنسبة 12.3 في المائة في 2011.

بينما زادت المملكة إنتاجها بمعدل 20 في المائة في غضون عامين لتعصف 1.6 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط.

ومن المرجح أن تسجل المملكة زيادة 19 في المئة في الليزاتية لموازنة المصروفات الاسمية في الليزاتية، وفي عمان 29 في المئة، وقطر 27 في المئة، والكويت بنسبة 9 في المئة وهو الأمر الذي يشير إلى توسع آخر في إنفاق الحكومات هذا العام بالنسبة لعقد مصادري النفط الخليجيين، على عكس الكثير من الحكومات الأخرى في العالم التي تسعى وراء سحب مخزونها المالية.

وضعفي متوسط السعر المسجل بين عامي 2001 و2010، الذي بلغ حينها 54.8 دولاراً، ويسرى التقرير ان أسعار الهيدروكربونات آقشرت استقرارا ملحوظا، إضافة إلى الطلب المزدهر من الأسواق الناشئة، مما يوازن الوضع غير المستقر الذي تشهده أوروبا وأميركا، وأشار التقرير إلى ان أسعار النفط المرتفعة لم تصاحبها مستويات تضخم مكونة من خانات مزدوجة، كما كانت الحال في 2008، ويتوقع التقرير أن تبقى مستويات التضخم خافتة في 2013، على الرغم من أن برنامج الإنفاق الضخم للسعودية يزيد من بعض ضغوط التضخم. وقال التقرير ان دول التعاون تشكل 24 في المائة تقريبا، من انتاج النفط العالمي، و10 في المائة من إنتاج الغاز في العالم.

وكالة الطاقة: ضعف الاقتصاد العالمي يقلص الطلب على النفط

لندن «رويترز» - قالت وكالة الطاقة الدولية أمس إن ضعف النمو الاقتصادي العالمي هذا العام سيضغط على الطلب على النفط في حين تمنح زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة المستثمرين حماية كبيرة في معظم حالات تعطل الإمدادات.

وقالت الوكالة التي تنسق سياسات الطاقة للدول المستهلكة «تشهد الدول المنتجة للنفط في الوقت الراهن تحولا استثنائيا بعيد المدى» وأضاف «نادرا ما اختبرت قدرة السوق على الصمود في مواجهة الزعات كما حدث في عامين منذ بداية ما يعرف بالربيع العربي لكن يبدو أن السوق استوعبت كل شيء من انتفاضات شعبية وهجمات إرهابية وكوارث طبيعية وتعطل إنتاج وحظر تجارة». وتتوقع الوكالة أن ترتفع الإمدادات من خارج أوبك بواقع 1.1 مليون برميل يوميا العام الجاري إلى 54.4 مليون برميل يوميا بفضل زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. وتابعت أن زيادة الطلب النفطي الصخري في الولايات المتحدة في الربع الأخير من 2012 مقارنة بنفس الربع من العام السابق رقم قياسي ليس في الولايات المتحدة بل لأي دولة منتجة من خارج أوبك منذ عام 1994 على الأقل. وتوقعت الوكالة انخفاض الطلب على النفط في 2013 وقلصت توقعاتها لنمو الطلب بواقع 20 ألف برميل يوميا إلى 820 ألف برميل يوميا. وأضافت أن ضعف اللقة في قطاع الأعمال في الصين وتخفيضات الميزانية الأمريكية واستمرار تراجع معدل التوظيف في أوروبا صدمات اقتصادية ثلاث ستعزل على ما يبدو تحسن النمو الاقتصادي العالمي.

سنام الإيطالية للغاز تعزز استثماراتها لتدعيم مركزها في أوروبا

ميلانو «رويترز» - عززت شركة سنام الإيطالية لشبكات الغاز استثماراتها المزمعة حتى عام 2016 لتطوير شبكتها لنقل وتخزين الغاز وتدعيم مركزها كلاعب رئيسي في أوروبا. وقالت سنام يوم الأربعاء في أول خطة أعمال بعد انفصالها عن شركة إيني النفطية الإيطالية إنها ستستثمر 6.9 مليارات يورو «تسعة مليارات دولار» على مدى السنوات الأربع القادمة مقارنة مع 6.7 مليارات يورو في الخطة السابقة 2012-2015.

وفي العام الماضي باغت إيني حصة مسيطرة في سنام لشركة التمويل الحكومية كاسا ديپوزيتي إي برينسيپي التي تسيطر أيضا على شركة ثيرما لشبكات الكهرباء. وتسعى الحكومة الإيطالية إلى تطوير البنية التحتية لنقل وتخزين الغاز للمساهمة في تحول إيطاليا إلى مركز للغاز وخفض أسعار الطاقة. وقالت سنام إن هدفها يتنطل في ربط شبكات الغاز الأوروبية بشكل أوثق إذ تسعى لبناء شبكة ستخلق ممرًا للغاز بين الشمال والجنوب. وفي العام الماضي انقلبت سنام مع مجموعة فلوكنسز البلجيكية للغاز على تقييم مبادرات مشتركة لتطوير مشروعات بنية تحتية للغاز في أوروبا وإقامة ممر لنقل الغاز بين الشمال والجنوب.

الأسهم الأوروبية تتراجع والأنظار على بيانات اقتصادية

لندن «رويترز» - تراجعت الأسهم الأوروبية اسس متأثرة ببسلة نتائج الأعمال الضعيفة بينما تنجح أنظار المستثمرين إلى بيانات اقتصادية منتظرة لدعم موجة الصعود في المؤشرات الرئيسية. وعزز أجواء الحذر في أوروبا الأداء الضعيف للأسهم الأمريكية نيل اللاتاء - إذ تزل مؤشر داو جونز الصناعي عن مستوى قياسي مرتفع ليغلق دون تغير يذكر بعد سبع جلسات من المكاسب - وعمليات بيع واسعة النطاق في أوليكو.

تراجع مؤشر يورو فوربس 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 0.1 بالمئة إلى 1193.35 نقطة مبدعا عن أعلى مستوى في أربعة أعوام ونصف العام 1197.73 نقطة الذي سجله في نهاية الأسبوع الماضي. وقال نيل مارش المحلل في نيواج «يتوقف الناس للتفكير ويتناظرون لمعرفة إن كان هناك نمو».

«إنه توقف وجيز على أمل أن يستمر الاتجاه الإيجابي للبيانات وإذا حدث ذلك فالتوقع أن نواصل الصعود» وتصدر يوم أمس بيانات الناتج الصناعي لمنطقة اليورو وبيانات التجارة الأمريكية في حين تعلن أرقام أسعار المنتجين الأمريكيين يوم الخميس.



جانب من جمعية بنك الرياض

القرارات وألقت بموجبها على تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراقبي الحسابات، والتصديق على القوائم المالية للبنك، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن

وذلك بعد اكتمال التصاب القانوني حيث بلغت نسبة الحضور 72.95 في المئة من إجمالي عدد الأسهم.

كما أصدرت الجمعية العامة العادية مجموعة من

واردات الدولة شهدت نمواً

صادرات الإمارات تنمو 61 في المئة إلى 135 مليار درهم عام 2012

بقيمة 2.9 مليار وزيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية بقيمة 2.4 مليار.

وأضافت الهيئة أن واردات الدولة شهدت نمواً يضاهي معدلات النمو المسجلة خلال الفترات السابقة، مسجلة معدل نمو 13 في المائة خلال الشهور التسعة الأولى من العام الماضي، لتبلغ قيمة الواردات 495 مليار درهم بزيادة 55 مليار درهم عن نفس الفترة من العام السابق. ولفتت إلى أن الذهب احتل صدارة أفضل عشر سلع تم استيرادها خلال الفترة المذكورة بقيمة 106.4 مليارات درهم يليه الماس بقيمة 29.7 مليار درهم ثم السيارات بقيمة 1.28 مليار درهم والحلي والمجوهرات وأجزائها بقيمة 2.72 مليار، والعنفقات والفنادق والدعابة بقيمة 10.6 ملياراً وأجهزة الهاتف بقيمة 8.3 مليارات درهم.

وأوضحت الهيئة أن إجمالي قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للدولة «لا تشمل تجارة المناطق الحرة» خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2012 ارتفع إلى 5.783 مليار درهم مقابل 684.9 مليار درهم خلال نفس الفترة من العام السابق بزيادة تصل إلى 99 مليار درهم.

وأشارت الهيئة إلى أن البيانات الإحصائية الأولية للتجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال الفترة المذكورة أكدت أن الذهب شكل السلعة الرئيسية في هجتل الصادرات الإماراتية وجاء في مقدمة أهم عشر سلع تم تصديرها بقيمة 79.8 مليار درهم تلاه بولييمرات الإيثيلين بإشكالها الأولية بقيمة 5.3 مليارات درهم ثم الحلي والمجوهرات بقيمة 4.9 مليارات درهم والألومنيوم الخام بقيمة 3.3 مليارات وبولييمرات البروبيلين بإشكالها الأولية

حققت الصادرات الإماراتية طفرة نمو كبيرة خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2012. ويبلغ معدل النمو في الصادرات غير النفطية للدولة 61 في المئة بينما بلغ معدل النمو في إجمالي قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال تلك الفترة 14 في المئة.

وقالت الهيئة الاتحادية للمحارك في بيان صحافي - أمس- إن نمو الصادرات غير النفطية الإماراتية «لا تشمل المناطق الحرة» خلال الفترة المذكورة يتميز بالثبات والاستقرار مما يؤكد تنوع تلك الصادرات سمعة جيدة في الأسواق العالمية مشيرة إلى أن قيمة الصادرات غير النفطية للدولة ارتفعت خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2012 إلى 135.7 مليار درهم مقابل 84 مليار درهم في نفس الفترة من العام السابق.



صادرات الإمارات تنمو 61 في المئة إلى 135.7 مليار درهم عام 2012

مؤشرات صادرات دبي